شروط وآليات بعث التنمية المستدامة في دول الجنوب في ظل عصر العولمة

د . فرج عبد الفتاح فرج
أستاذ الاقتصاد المشارك
معهد البحوث والدراسات الإفريقية
جامعة القاهرة

مقدمة :

منذ منتصف القرن العشرين ، حاولت دول الجنوب ، بعد حصول أغلبها على الاستقلال السياسي أن تحقق التنمية المستدامه ، ورغم النجاحات التي تحققت في بعض الحالات، ألا أن أغلب هذه الدول قد أخفقت فى تحقيق تنميتها المنشودة ، ومرت عقود تلاها عقود منذ أن أعلنت الأمم المتحدة أن عقد الستينات هو عقد التنمية الأول ، وما زالت أغلب هذه الدول تعانى من مشكلات داخليه وأخرى خارجية . لقد حفلت العقود المنصرمة بنداءات للمجتمع الدولى للمساهمة فى تحقيق هذه التنمية فمن الدورة السادسة الخاصة التى عقدتها الأمم المتحدة فى عام 1974 ، إلى سلسلة معاهدات لومي مع الاتحاد الأوروبي ، ثم أخيرا معاهدة كوتونو فى 23 يونيو 2000 وجهت النداءات للمجتمع الدولى .

وعلى المستوى الداخلى ، نجد إعلان مونورقيا فخطة عمل لاجوس فى أبريل 1980 إلى معاهدة أبوجا ، تم قيام الاتحاد الإفريقي في

2001 ، ثم مباراة النيباد في ذات العام وأخيرا خطة العمل الإفريقية الصادرة عن مجموعة دول الثمانية في يونيو 2002 .

تهدف هذه الورقة لعرض فلسفلة وشروط التنمية المستدامة وفقاً لمبادرة النيباد NEPAD والتى قدمت من الجزائر – مصر – جنوب أفريقيا – نيجيريا – السنغال وذلك فى القسم الأول أما القسم الثانى فاستهدفت الورقة صياغة الاستراتيجية المناسبة للتنمية في ضوء الخبرة التاريخية المستخلصة عبر نصف قرن من الزمان حسبما تبلورت هذه الخبرة فى وثائق منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي ، وأخيراً مبادرة النيباد ، وفى القسم الثالث استهدفت الورقة بلورة الآليات المتاحة لتحقيق هذه التنمية ، وإمكانات تفعيل هذه الآليات وأخيراً خاتمة البحث.

الدكتور : فرج عبد الفتاح فرج

القسم الأول : التنمية المستدامة وفقاً لمبادرة النيباد [1]:

لقد أختلف مفهوم دول الجنوب أو دول العالم الثالث فى نهاية القرن العشرين عما كان عليه هذا المفهوم فى منتصف ذلك القرن . لقد عرفت أدبيات التنمية الاقتصادية في منتصف القرن العشرين وجود عالم أول يضم في جنباته الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا، وعالم ثان يضم الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، وعالم ثالث يبحث عن تحقيق التنمية، وهو يضم دول الجنوب فى إفريقيا وآسيا وأمريكا التلاتينية، غير أنه بنهاية القرن كانت دول الجنوب قد تغيرت أوضاعها حيث ظهر منها ما سمى بالدول الصناعية الجديدة فى جنوب شرق أسيا كما نجحت تجارب

الهند وعديد من دول أمريكا اللاتينية إلى حد كبير فى تحقيق التنمية المستهدفة ، وظلت قارة أفريقيا تبحث عن أهدافها التنموية ووسائل تحقيق هذه الأهداف، لقد مرت العقود تلو العقود، وما زالت إفريقيا تعانى من ضعف بنيتها الأساسية، وتدهور متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ناهيك عن انتشار الفقر، والمرض.

لقد حفلت التجارب الإفريقية بنماذج عديدة للتنمية ، لقد أعلنت منظمة الوحدة الإفريقية في أبريل 1980 خطة عمل لاجوس [2] ، وهى خطة طموحة لتحقيق التنمية ، غير أن الصراعات الحدودية والحروب الأهلية قد عرقلت من تنفيذ الأهداف الاقتصادية لهذه الخطة، وفى بداية التسعينيات أصدرت منظمة الوحدة الإفريقية معاهدة أبوجا في يونيو 1991 [3]، ودخلت حيز التنفيذ اعتبارا من مايو 1994 ، حيث من المقرر وفقاً لهذه المعاهدة الوصول لأعلى مراحل التكامل الاقتصادى عام 2028، غير أن القادة الأفارقة وقد أدركوا سرعة التغير فى الأوضاع العالمية، فقد قرروا الإسراع بتنفيذ هذه المعاهدة وذلك وفقاً لما جاء بديباجة القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقي [4] الذي أحل محل منظمة الوحدة الإفريقية وبدأ ممارسة نشاطه الفعلى منذ يوليو 2002.

لقد عمل القادة الأفارقة مع مطلع الألفية الثالثة على صياغة نهج جديد لتحقيق التنمية المستدامة، وقد أخذوا فى اعتبارهم ما تحقق من إنجازات وما أسفرت عنه الخبرة التاريخية فى هذا الصدد ، ففي بداية عام

2001 كان هناك مبادرتين لتنمية القارة ، الأولى قدمها السادة رؤساء دول جنوب إفريقيا ، الجزائر ، نيجيريا ، مصر وسميت برنامج الألفية لإنعاش إفريقيا MAP ، والثانية قدمها رئيس السنغال السيد / عبد الله واد باسم خطة أوميجا Omega Plan غير أن المبادرتين تم دمجهما فى مبادرة واحدة حسب مقررات اجتماع وزراء خارجية الدول الإفريقية في لوسكا في يونيو 2001 حيث تشكل الأساس لمبادرة المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) التي تم صياغتها فى أكتوبر 2001 بمعرفة لجنة التنفيذ المكونة من 15 ممثلة دولة للقارة (شمال – جنوب – شرق – غرب – وسط) ، لقد مثلت مبادرة النيباد الشروط اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة فى الدول الإفريقية [5] والقضاء على الفقر ، وتحقيق التنمية ، والتواصل مع الاقتصاد العالمي وسياساته ، لذلك فإن الشراكة الجديدة لا تقوم على استمرار المزيد من التبعية عن طريق المعونات ، وإنما تتأسس على مفهوم المسؤولية المشتركة والاهتمام المتبادل بين أفريقيا والعالم ، وتوضح الوثيقة في مقدمتها الأساس الفلسفي الذي بنيت عليه وهو الأخذ بالنظام الديموقراطي الملتزم بحماية حقوق الإنسان ، والتنمية المرتكزة على المواطنين والاقتصاديات الموجهة للسوق ، لقد احتوت مبادرة النيباد على مبادرات فرعية عديدة سياسية ، إدارة اقتصادية ، موارد بشرية ، سلام وأمن ، وباستقراء برنامج العمل والذي يحتوي على استراتيجية خاصة بتحقيق تنمية مستدامة في القرن الحادي

والعشرين ، نجد أن البرنامج يركز على ثلاث مجالات رئيسية هي على النحو التالي :

المجال الأول : الشروط الخاصة بتحقيق التنمية المستدامة ، وقد اشتمل هذا المجال على ثلاث مبادرات فرعية هي مبادرة السلام والأمن ، الديموقراطية ومبادرة الإدارة السياسية ، مبادرة الإدارة الاقتصادية وإدارة المنشآت ، كما اشتمل هذا المجال أيضاً على الأولويات القطاعية ، أما المجال الثاني فهو مبادرة تنمية الموارد البشرية ، وقد اشتمل على عدة محاور أهمها تخفيف حدة الفقر ، سد الثغرات في التعليم ، عكس هجرة العقول ، الصحة ، الزراعة ، البيئة ، الثقافة ، خطط العلوم والتكنولوجيا ، تعبئة الموارد ، أما المجال الثالث فقد خصص لمبادرة تدفقات رأس المال ، تخفيف عبء الديون ، تفعيل المساعدات الإنمائية الرسمية ، تدفقات رأس المال والوصول إلى الأسواق ، كما حددت المبادرة آلية تنفيذ هذه الشراكة الجديدة من خلال مشروعات الزراعة ، تشجيع القطاع الخاص ، البنية التحتية والتكامل الإقليمي ، وقد نصت المبادرة على إنشاء آلية للتنفيذ تابعة لرؤساء الدول .

إن الآمال العريضة التي طرقتها المبادرة يمكن عرضها من خلال المحاور التالية:

أ – تعبئة الموارد المحلية وجذب الموارد الأجنبية :

استهدفت المبادرة تحقيق معدل نمو سنوي في المتوسط 7% حتى يمكن خفض نسبة الأفريقيين الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى النصف بحلول عام 2015، غير أن إدراك هذا الهدف يستدعي سد العجز السنوي في موارد القارة والبالغ 12% من الناتج المحلي الإجمالي GDP أي ما قيمته 64 مليار دولار سنوياً ، كما يتطلب هذا الهدف زيادة المدخرات المحلية الاختيارية والإجبارية .

الدكتور : فرج عبد الفتاح فرج

وتنص المبادرة صراحة في مادتها 144 على أنه ينبغي الحصول على معظم الموارد المطلوبة من خارج القارة ، وهو أمر يعتبره الباحث تراجعاً عن مواقف أفريقية رئيسية ومعبرة عن فلسفة التنمية المستدامة المنصوص عليها في وثائق هامة ، كخطة عمل لاجوس 1980 ومعاهدة أبوجا 1991 والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي 2001 ، كما يتناقض أيضا مع ما ورد في مقدمة مبادرة النيباد ذاتها ، والتي أفصحت عن التخلص من استمرار عوامل التبعية وأهمها المعونات ، اللهم إلا إذا كان المقصود بالحصول على هذه الموارد من الخارج في شكل استثمارات مباشرة ، غير أن المبادرة قد حددت مرتكزاتها في الحصول على هذا التمويل من خلال خفض الديون ، وزيادة المساعدات الإنمائية الخارجية كموارد خارجية تكميلية لازمة على المدى القصير والمتوسط ، أما تدفقات رأس المال الخاص فقد تناولتها مبادرة الشراكة ضمن اهتماماتها على المدى الطويل ، إذ أن جذب هذه الاستثمارات يحتاج إلى تحسين الإدارة كمطلب لازم لزيادة تدفقات رأس المال ، وبذلك فإن

تحسين كفاءة الإدارة الاقتصادية والسياسية هما شرطان سابقان ولازمان لجذب هذه الاستثمارات .

ب – تخفيف عبء الديون :

تهدف مبادرة النيباد إلى خفض عبء الديون الخارجية الأفريقية ، وترى المبادرة أن سداد مدفوعات خدمة الدين هي واحدة من مسببات العجز في ميزان الموارد ، وعلى ذلك فيمكن تحديد الحد الأقصى لنسبة خدمة الدين كنسبة من الإيرادات المالية ، مع مراعاة الاختلافات فيما بين الدول الأفريقية من حيث حصولها أو عدم حصولها على مساعدات تنمية دولية .

إن مبادرة النيباد قد اعتمدت على مبادرة هيبك في هذا المجال ، غير أنها أضافت إلى مبادرة هيبك آلية جديدة لتحسين استراتيجيات تخفيض عبء الديون وهي قيام قادة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بإنشاء محفل يمكن البلدان الأفريقية من تبادل التجارب والخبرات.

ج – تدفقات رأس المال الخارجي :

تهدف الشراكة الجديدة إلى زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية للقارة ، غير أن المبادرة تدرك تصور المستثمرين عن القارة بأنها قارة المخاطر العظمى خاصة فيما يتعلق بحق الملكية والإدارة والأسواق ، لكن المبادرة تؤكد على أن ما تحويه من مبادرات فرعية خاصة بحفظ السلام والأمن ، والإدارة السياسية والاقتصادية والهياكل الأساسية وتخفيف حدة الفقر من شأن هذه المبادرات الفرعية أن تهيئ مناخ الاستثمار في أفريقيا

وتخفض من حجم المخاطر ، ومن ناحية أخرى فإن هذه المبادرة قد غاب عنها أحد أهم العناصر المؤثرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وهو حجم السوق الذي يترجم الكثافة السكانية والناتج المحلي الإجمالي، وعدالة التوزيع لقد بينت الدراسات الأفريقية في هذا الصدد أن GDP، عدد السكان ، من أهم العوامل المفسرة لجذب رؤوس الأموال ومن هنا تأتي أهمية المدخرات الخاصة لتلعب الدور الأساسي في عملية التنمية ، أما رأس المال الأجنبي فله كل الاحترام والأمان ، لكن لا ننتظر منه إلا دوراً مكملاً .

د – تنمية الصادرات :

أولت المبادرة أهمية خاصة لتنمية الصادرات الأفريقية للأسواق العالمية ، وترى المبادرة أن السبيل للنهوض بالصادرات الأفريقية يكمن في تحسين الإجراءات الجمركية وتسهيل إجراءات الاسترداد لما تم سداده على مكونات الإنتاج المصدرة ، حتى يمكن المشاركة في النظام التجاري العالمي الجديد كما أن تنويع الإنتاج داخل دول القارة يُعدَّ أحد الوسائل الهامة للولوج إلى الأسواق الخارجية .

هـ – تقوية القطاع الخاص :

استهدفت المبادرة ضمان بيئة سليمة لأنشطة القطاع الخاص مع تأكيد خاص لدور المستثمر الوطني ، وتهيئة المناخ الاستثماري لجذب المستثمرين الأجانب ، ومن ناحية أخرى فقد أولت المبادرة اهتماماً خاصاً بوضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأنشطة القطاع غير الرسمي .

و – البنى التحتية والتكامل الاقتصادي :

استهدفت المبادرة تحديد عدداً من مشروعات الطاقة ، والنقل ، والاتصالات السلكية واللاسلكية والمياه ، وهي مشروعات أساسية بالنسبة للتنمية المتكاملة لإفريقيا ، إن هذه المشروعات يجب توفير التمويل اللازم لها ، ولا سيما أنها في مختلف مراحل الإعداد ، وترى المبادرة في هذا السياق أن بنك التنمية الإفريقي والبنك الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف الأخرى هي أطراف مطلوب التعاون معها للتعجيل بتنمية هذه البنى التحتية، إن تنمية البنى التحتية يجب أن تتم في إطار مخطط لربطها بالتنمية الإقليمية المتكاملة حتى تنطلق عملية تحديث القارة ، وتتطلب المبادرة من المجتمع الدولي الدعم للتعجيل بهذه التنمية . إن تحديد الاحتياجات وفقاً الدكتور : فرج عبد الفتاح فرج
لهذه الخطة يتم انطلاقاً من منظور إقليمي فرعي يؤدي إلى النظر للمنطقة الفرعية كمجال واحد يجمع الدول في المنطقة الفرعية ، وعلى سبيل المثال فإنه لا ينبغي النظر لتطوير الطرق والسكك الحديدية انطلاقاً من منظور وطني وإنما يجب النظر إليه من منظور إقليمي فرعي [6].

لقد عرضت المبادرة على قمة الدول الصناعية الكبرى G8 التي انعقدت في كندا الفترة 26–28 يونيو 2002 ، وصدر بشأنها بياناً أطلق عليه خطة العمل الإفريقية African Action Plan ، حيث وعدت مجموعة الثمانية بتوجيه نصف الزيادة السنوية المقررة في المساعدات الإنمائية لتلك الدول التي تفي بتعهداتها الواردة في المبادرة وتعزز الديمقراطية والحكم

الرشيد وتحقق السلام والأمن . لقد قدرت الزيادة السنوية في المساعدات الإنمائية الرسمية المنتظرة حتى عام 2006 بما قيمته 12 مليار دولار تقريباً . لقد ركزت خطة العمل على تعزيز مجالات محددة هي الأمن والسلام ، تقوية المؤسسات وتعزيز الحكم السياسي الرشيد ، تشجيع التجارة والاستثمار والنمو ، تخفيف حدة الديون من خلال مبادرة هيبك HIPCE ، تحسين التعليم ، تحسين الرعاية الصحية ، زيادة الإنتاجية الزراعية الاهتمام بإدارة الموارد المائية وتنميتها .

إن خطة العمل الإفريقية الصادرة عن مجموعة الدول الصناعية الكبرى G8 هي الحد المقبول من المجتمع الدولي للمشاركة في التنمية الإفريقية ، وأن الخطة المعلنة قد اتسمت

بصيغة الوعود المستقبلية الموقوفة على شروط ، وأن عدم الالتزام بهذه الوعود لا يمثل أية التزامات على مجموعة النمائية ، وإذا ما قورنت هذه الوعود بما تم الاتفاق عليه في معاهدة كوتونو ليتضح ضآلة النتائج المحققة من مبادرة النيباد ، لقد قدمت إفريقيا نفسها للمجتمع الدولي بالشروط والمواصفات المطلوبة ، غير إن الاستجابة لم تكن على مستوى الصورة النموذجية المقدمة في النيباد .

القسم الثانى : إفريقيا واستراتيجيات التنمية :

منذ أن حصلت أغلب دول القارة الإفريقية على استقلالها في بداية عقد الستينيات ، عملت هذه الدول على تحقيق التنمية الاقتصادية ،

غير إن عقوداً مرت دون أن تتحقق التنمية المرغوبة فالقارة بلغ عدد سكانها عام 2000 وفقاً للإحصاءات المنشورة عام 2002 حوالي 797.8 مليون نسمة متوسط معدل النمو السكاني في النصف الثاني من عقد التسعينيات بلغ 2,6% سنوياً بها 52 دولة متباينة (بمدى متسع) في كثافتها السكانية مثل نيجيريا 126 مليون نسمة ، جزر القمر 560 ألف نسمة)، ناتجها المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 1995 بلغ في عام 2000 ، 588.4 مليار دولار ، متوسط معدل نمو الناتج المحلي في النصف الثاني من عقد التسعينيات بلغ 2.6% سنوياً (ذات المتوسط لمعدل النمو السكاني) ، بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في عام 2000 ما قيمته 671 دولاراً في السنة ، عقود عديدة للتنمية ذهبت دون أن تحقق القارة أهدافها ، لقد اختلفت استراتيجية التنمية المتبعة فأغلب الدول الإفريقية تبنت منذ الاستقلال وحتى بداية عقد الثمانينيات استراتيجية الإحلال محل الواردات ثم اتجهت دول القارة للأخذ باستراتيجية تنمية الصادرات والانفتاح على العالم الخارجي في ظل تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي المدعومة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي غير أنه في كلا الحالتين (حالة تطبيق استراتيجية التنمية بالإحلال محل الواردات، واستراتيجية التنمية من خلال اعتماد التصدير كقطاع قائد للاقتصاد القومي) كلاهما لم يحقق التنمية الإفريقية المنشودة .

إن مراجعة وثائق منظمة الوحدة الإفريقية (خطة عمل لاجوس ، معاهدة أبوجا) يمكن أن تقدَّم لنا منهجاً مناسباً لاستراتيجية تنمية تتناسب مع الواقع الإفريقي، غير أن أحدث هذه الوثائق هو القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي الذي بدأ ممارسة نشاطه الفعلي منذ يوليو 2001 .

إن القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي قد اعتمد معاهدة أبوجا كمنهج مناسب لتنمية القارة وحث الدول أعضاء الاتحاد على الإسراع بتنفيذها ، وفضلاً عن ذلك فقد استحدث قانون الاتحاد مؤسسات أخرى تُعدَّ بمثابة أدوات لتحقيق التنمية المرغوبة .

إن نصوص قانون الاتحاد هي النصوص الواجبة التنفيذ إذا ما اختلفت مع نصوص إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية (معاهدة أبوجا) ، إن المساعدات الإنمائية يمكن أن تفيد في المساهمة في عملية التنمية ، ولكن التنمية لا تتحقق بالمساعدات، إن التنمية المبتغاة لابد وأن تقوم على دعائم وأسس مملوكة للإفريقيين، والقارة لديها من الموارد ما يمكنها من البدء في عمليات تنموية طموحة ، إن استراتيجية التنمية وفقاً للقانون التأسيسي للاتحاد تقوم على مبدأ التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ، تعطي للدولة دوراً لضبط حركة الأسواق ومراقبة تفنيد القوانين دون أن يكون للدولة السيطرة على ملكية أدوات الإنتاج ، إنها استراتيجية تقوم على وجود قطاع خاص رشيد تسبغ عليه الدولة حمايتها من دفاع وأمن وعدالة وتوفير بنى تحتية ، فضلاً عن تواجدها في المشروعات التي لا

يستطيع القطاع الخاص الاضطلاع بها أو تلك المشروعات التي تمس غالبية الجماهير أو تلك التي تمثل مشروعات استراتيجية ، إن فلسفة استراتيجية التنمية وفقاً لوثائق منظمة الوحدة الإفريقية وللقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي تقوم على مجموعة من العناصر ، لعل أهمها :

1 - التكامل الإقليمي وصولاً لتكامل القارة .

2 - أهمية دور القطاع الخاص في عملية التنمية .

3 - الدور الإنساني لعملية التنمية ، فالتنمية للإنسان وبالإنسان .

4 - التمويل الوطني على مستوى القارة هو المصدر الأساسي للاستثمار ، أما التمويل الأجنبي فهو مكمل للدور الوطني ، وله كل الحماية والاحترام .

5 - عدالة توزيع الدخل هي الأساس لتنويع قواعد الإنتاج .

6 - محاربة الفساد .

وفيما يلي مناقشة لهذه العناصر .

1- التكامل الإقليمي وصولاً لتكامل القارة [7] :

لقد اعتمد القانون التأسيسي مراحل التكامل الاقتصادي المنصوص عليها في معاهدة أبوجا بل وطالب القانون بالإسراع بتنفيذ هذه المراحل ، وتتلخص المراحل المشار إليها في ست مراحل متتالية تستغرق في

تنفيذها مدة 34 سنة ، تبدأ من حيث انتهت جهود منظمة الوحدة الإفريقية في تكوين التجمعات الاقتصادية الفرعية ، إذ إن هذه التجمعات وتعزيزها هو السبيل لإقامة منطقة التجارة الحرة القارية ، يليها الاتحاد الجمركي على المستوى القاري ثم السوق الإفريقية المشتركة كما تهدف المعاهدة إلى الوصول للوحدة النقدية على المستوى الإفريقي في نهاية هذه المراحل الست غير إن القانون التأسيسي للاتحاد قد نص في مادته التاسعة عشر على إنشاء المصرف المركزي الإفريقي ، صندوق النقد الإفريقي ، بنك الاستثمار الإفريقي ، وإن إنشاء هذه المؤسسات أصبح حال للحدوث وفقاً لنص القانون . وإذا كانت هذه المؤسسات الاقتصادية عند بداية إنشائها لن تستطيع ممارسة دورها بالكامل إلا أن البدء بالممكن هو أمر واجب التحقيق ، فعلى سبيل المثال واستناداً للخبرة الإفريقية في التجمعات الإقليمية الفرعية ، يمكن إنشاء المصرف الإفريقي ليبدأ عمله في شكل اجتماعات دورية لمحافظي المصـــارف

المركزيـة الإفريقيـة يتـابعون فيهـا الأداء علـى مسـتوى السياسـات النقديـة ومراقبـة هـدف الاسـتقرار النقـدي لـدول القـارة مـع وضـع معـايير موضـوعية لمراقبـة مؤشـرات الأداء الاقتصـادي الكلـي ، مـع إنشـاء غرفـة المقاصـة علـى المستوى الإفريقي ، وتؤجل باقي وظائف البنك لحين إتمام خطوات التكامل الاقتصادي.

2 –أهمية دور القطاع الخاص في عملية التنمية [8] :

إن القطاع الخاص الرشيد الذي يسعى لتحقيق أهداف التنمية الإفريقية ، ويضع في اعتباره معالجة المشكلات الاجتماعية صوب أعينه مثلما يضع هدف الربح ، هو القطاع الكفيل بقيادة عملية التنمية ، إن القارة مازالت في حاجة لوجود المنظم المبتكر الذي يقدم الجديد في المنتجات ولديه القدرة على الابتكار ، ويؤمن بالأسلوب العلمي كأداة للتطوير ، إن خلق هذه الكوادر مهمة قومية إفريقية ، وقد تحتاج لفترة من الزمن غير إن إعطاء الفرصة لهذا القطاع هو السبيل لخلق هذه الكوادر ، إن القطاع الخاص الإفريقي في مجال الصناعة التحويلية ومجال التجارة الخارجية والتصدير وفتح الأسواق الخارجية عليه مهمة تاريخية لن تستطيع إفريقيا أن تحقق أهدافها التنموية إلا من خلال إنجاز هذه المهمة إن الشروط اللازمة لنجاح هذه المهمة والتي تكمن في تعزيز المنافسة ، والقضاء على الاحتكار وإشاعة الشفافية ومحاربة الفساد هي شروط يجب أن تتحقق ، وعلى الدولة

في إفريقيا أن تعمل صوب تحقيقها لكي تتمكن من تهيئة المناخ المناسب للابتكار.

3- البعد الإنساني للتنمية ، فالتنمية للإنسان وبالإنسان [9] :

إن توفير البنية الأساسية للمواطن الإفريقي على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي هي السبيل لخلق العامل المنتج ، كما أن التعليم والتدريب، والرعاية الصحية ، ومراعاة حقوق المرأة والطفل ، جميعها عناصر للتنمية البشرية التي هي أحد مقومات التنمية الشاملة . لقد اهتمت الدولة في إفريقيا بعملية التنمية البشرية ، كما برز دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في هذا المجال والمطلوب مدى أوسع للمشاركة السياسية من خلال هيئات المجتمع المدني ، غير إن ذلك لن يكون إلا من خلال اكتساب حقوق قانونية جديدة تكفل ممارسة هذه الأنشطة التي من شأنها المساهمة الفعَّالة في تحقيق التنمية.

4- التمويل الوطني على مستوى القارة هو المصدر الأساسي للاستثمار :

إن تهيئة المناخ السياسي وإشاعة الاستقرار السياسي والقضاء على الصراعات والحروب الأهلية ، وهي جميعها أمور محل اعتبار في القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ، من شأنها تهيئة البنية الاقتصادية للاحتفاظ برؤوس الأموال الوطنية وعدم خروجها إلى خارج إفريقيا ، حيث ترتفع ربحيتها وتقل درجة المخاطرة ، أما استمرار حالات الصراع والحروب

الأهلية وعدم الاستقرار السياسي فقد ثبت عملياً ، وإمبريقياً أنها عوامل طاردة لرؤوس الأموال .

5- عدالة توزيع الدخل هي الأساس لتنويع قاعدة الإنتاج :

إن استخدام الأدوات المالية (إنفاق عام وضرائب) من شأنها إعادة توزيع الدخل القومي بطريقة أقرب للعدالة ، إن هذا الشرط يمثل أحد أهم الشروط اللازمة لتنويع قواعد الإنتاج ، فالمنتج يقوم بعمليات الإنتاج بناء على ما يتوقعه من طلب على منتجاته ، إن خلق الطلب في السوق يستدعي توافر القدرة الشرائية ، وفي ظل غياب عدالة التوزيع لن يكون هناك قوة شرائية في يد الغالبية ، وبالتالي لن يكون لهم طلب اقتصادي في السوق وأن عدالة التوزيع وعلى عكس ما يذهب البعض سوف يترتب عليها زيادة في مستويات الدخول مما يعني زيادة في معدلات التراكم الرأسمالي.

6- محاربة الفساد وتبسيط الإجراءات :

إن محاربة الفساد في كل صوره وأشكاله والقضاء على التعقيدات البيروقراطية التي هي أحد أهم مسبباته لهو أمر ضروري لتحقيق التنمية ، ونرى أن توسيع الرقابة الشعبية على أجهزة الحكم وزيادة مؤسسات المجتمع المدني وزيادة الوعي الاجتماعي تعد بمثابة أهم شروط استراتيجية التنمية المستهدفة.

القسم الثالث : آليات تحقيق شروط التنمية :

أولاً :- لقد تضمن القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقي في مادته التاسعة عشر لإنشاء أجهزة اقتصادية هى على سبيل الحصر [10] :

(أ) البنك المركزى الإفريقي .

(ب) صندوق التنفيذ الإفريقي.

(ج) بنك الاستثمار الإفريقي.

كما نص القانون التأسيسى على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما جاء به فور اعتماده ونظراً إلى أن القانون التأسيسى قد تم اعتماده واصبح سارياً للمفعول، فأن الإسراع بتنفيذ أجهزة الاتحاد يعد أحد أهم الآليات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً :- أن مسألة إعادة توزيع الدخل يجب أن تتم من خلال ما تملكه الدولة فى إفريقيا من أدوات مالية ونقدية. وتعد الموازنة العامة للدولة أحد أهم أدوات مراعاة توزيع الدخل من خلال الإنفاق العام والضرائب العامة ، أن عدالة توزيع الدخل سيترتب عليها تغيير الطلب الشكلي بما يحدث نقلة نوعية في هياكل الإنتاج الإفريقية ، ويرسخ مفهوم التنمية السمتدامة.

ثالثاً :- تنفيذ مقررات قمة ديربان يوليو 2002 (مؤتمر الاتحاد الإفريقي) فيما يتعلق بالآلية الإفريقية لمراجعة النظراء.

تتكون هذه الآلية من جهاز إدارة يضم من خمس إلى سبع شخصيات يتم تعيينهم بواسطة لجنة التنفيذ الرئاسية لمبادرة النيباد "15 دولة إفريقية) لمدة 4 سنوات، أما رئيس الآلية يتم تعيينه بمعرفة هذه اللجنة أيضاً ولكن لمدة 5 سنوات.

وتهدف هذه الآلية للتحقق من أن الدولة التى يتم مراجعة سياساتها تلتزم بالقيم والقواعد والمعايير الواردة في إعلان الديمقراطية والحكم السياسي حسبما ورد فى قمة ديربان يوليو 2002 "قمة الاتحاد الإفريقي".

لقد سمحت قواعد الانضمام لهذه الآلية أن يكون الانضمام اختيارياً للدول الأعضاء ويتلخص عمل هذه الآلية فى مراجعة السياسات التى تنتهجها الدولة ، وإعداد تقرير عنها يعرض على رؤساء الدول والحكومات المشتركة فى إدارة الآلية خلال مدة أقصاها 6 شهور من تاريخ بدء المراجعة.

خاتمة البحث :

استهدفت الدراسة عرض المحاور الأساسية التى تقوم عليها مبادرة النيباد التى قدمها رؤساء الدول الأفريقية للمجتمع الدولى بغية الحصول على المساعدات الإنمائية، وتخفيف حدة مشكلة الديون كما عرضت الدراسة فى قسمها الثانى للإستراتيجية التنموية المناسبة ، وفى القسم الثالث لآليات تحقيق التنمية، وقد كشفت الدراسة عن النتائج التالية:

أولاً : أن إستراتيجية التنمية يجب أن تراعى ظروف كل دولة على حدة، وأن مسألة المساعدات مرتبطة بما يتم من إحراز النتائج على المستوى السياسي، ومستوى حقوق الانسان، ومكافحة الفساد، والقضاء على البيروقراطية، وتشجيع المبادرة الفردية ، وصيانة حقوق الملكية، وأهمية جذب رؤوس الأموال الأجنبية ، ومراعاة ظروف الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ثانياً : استخلصت الدراسة أن الاستراتيجية المناسبة للتنمية الأفريقية، يجب أن تضع فى اعتبارها أن الدور الأساسى فى تمويل التنمية يقع على عاتق رأس المال الوطني من خلال تنمية المدخرات الوطنية، ومنع هروب الأموال للخارج من خلال توفير مناخ الاستثمار المناسب بالقضاء على الصراعات العرقية والحدودية، وفرض الرقابة الشعبية على أجهزة الحكم ، أما المدخرات الأجنبية والتي تأتى من الخارج فى شكل استثمارات أو مساعدات إنمائية، فيجب وضعها فى المرتبة الثانية.

ثالثاً : كما استخلصت الدراسة أن عدالة توزيع الدخل فى أفريقيا هى السبيل لتغيير هيكل الطلب الكلي وبالتالي تنويع قواعد الإنتاج السلعي، حتى يتحقق التكامل الاقتصادي المنشود فى القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

قائمة المراجع

1- منظمة الوحدة الإفريقية	،	الوثيقة الإطارية بشان الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا 2001.
2- منظمة الوحدة الإفريقية	،	خطة عمل لاجوس ، 1980.
3- منظمة الوحدة الإفريقية	،	معاهدة أبوجا ، 1991.
4-منظمة الوحدة الإفريقية	،	القانون التأسيسى للإتحاد الأفريقي 2001.
5-منظمة الوحدة الإفريقية	،	الوثيقة الاطارية بشأن الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا ،2001.
6- فرج عبد الفتاح فرج	،	إمكانات التعجيل بتنفيذ الجماعة الاقتصادية الأفريقية فى ظل الاتحاد الإفريقي ، فى محمود ابو العنين (محرر) الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الأفريقية ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة ، 2001.
7- فرج عبد الفتاح فرج		الاقتصاد الإفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة القاهرة : دار النهضة العربية ، 2001.

8 - Lall Sanjaya & Wangwe, Samuel, Industrial Policy and Industrialization in Sub – Soharan Africa, Journal of African Economies, Vol.7 Supplement 1.

9 - Jhon Weiss, Economic Policy in Developing Countries the Reform agenda, London Prentic, Hall 1995.

10- فرج عبد الفتاح فرج	،	المصرف المركزى الإفريقي ودوره في إدارة النظم النقدية ، ألقى فى المؤتمر الدولى للاتحاد الإفريقي في ليبيا الفترة من 9-2002/9/11 وتحت النشر بالجمعية الإفريقية للعلوم السياسية بيروتوريا.